



## أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية العاملة العاملة إداراتها بالمنطقة الشرقية

أ. محمد بوسيف

د. سالم مصطفى الجياش

موظف بديوان المحاسبة الليبي

أستاذ مساعد- جامعة عمر المختار- كلية الاقتصاد- قسم المحاسبة



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i6.27>

تاريخ الاستلام: 2025/06/23 ؛ تاريخ القبول: 2025/08/06 ؛ تاريخ النشر: 2025/09/01

### Abstract:

The study aimed to identify the impact of the characteristics of audit committees on the quality of financial reports in Libyan commercial banks. The study population consisted of employees from selected departments relevant to the study topic in public commercial banks operating in the eastern region of Libya, specifically including the National Commercial Bank and Wahda Bank. This study relied on both the inductive and deductive approaches. The study relied on the questionnaire as a data collection tool, as 108 forms were distributed, and 90 valid forms were received for analysis. It found a statistically significant impact of the characteristics of audit committees on the quality of financial reports in Libyan commercial banks, and the contribution of audit committees to increasing the reliability and credibility of financial reports and protecting the rights of shareholders in Libyan commercial banks. The study made many recommendations, the most important of which are: determining the conditions of independence that must be met by members of audit committees, taking care in selecting members of audit committees, while emphasizing the importance of there being proportionality and suitability between their qualifications and the tasks assigned to them to improve their efficiency in performing their supervisory tasks, and developing the work of audit committees in accordance with the Governance Guide for the Banking Sector issued by the Central Bank of Libya in (2010).

**Keywords:** Audit committee characteristics, financial reporting quality, commercial banks.

### المستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، وتمثل مجتمع الدراسة في الموظفين في بعض الإدارات ذات الصلة بموضوع الدراسة في المصارف التجارية الليبية العامة بالمنطقة الشرقية حيث شملت مصرفي التجاري الوطني والوحدة، واعتمدت هذه الدراسة على كلاً من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، حيث تم توزيع 108 استمارة، وتم استلام 90 استمارة صالحة للتحليل، وقد توصلت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، ووجود مساهمة للجان المراجعة في زيادة موثوقية ومصداقية التقارير المالية وحماية حقوق المساهمين بالمصارف التجارية الليبية. وقدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: تحديد شروط الاستقلالية الواجب توفرها في أعضاء لجان المراجعة، العناية في اختيار أعضاء لجان المراجعة مع التأكيد على أهمية أن يكون هناك تناسب وملاءمة بين مؤهلاتهم والمهام الموكلة إليهم لتحسين كفاءتهم في أداء مهامهم الإشرافية، وتطوير عمل لجان المراجعة وفق دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي سنة (2010).

الكلمات المفتاحية: خصائص لجان المراجعة، جودة التقارير المالية، المصارف التجارية.



## 1 المقدمة

يعد القطاع المصرفي من أهم الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، نظراً للدور الهام الذي يقوم به في تنشيط الحركة الاقتصادية لجميع الدول، فقد زاد الاعتماد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، ولهذا فإن كفاءة الاقتصاد في أي مجتمع يعتمد إلى حد كبير على كفاءة القطاع المصرفي وحسن أدائه (الأصفر وبغني، 2019).

وقد تبنت ليبيا منذ بداية التسعينات مجموعة من الجهود والسياسات والإجراءات التي تهدف لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، وتفعيل دور القطاع المصرفي، وبدأ معها الاهتمام بتطبيق فكرة لجان المراجعة في بعض قطاعات الأعمال؛ ومن أهمها القطاع المصرفي. وقد أسفرت هذه الجهود عن إصدار دليل الحوكمة للقطاع المصرفي؛ الذي اعتمد بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010م، ومن متطلباته أن تتخذ المصارف الإجراءات اللازمة لتنسيق أوضاعها وفقاً للأحكام الواردة بهذا الدليل، وتفعيل دور مجالس الإدارة بالمصارف واللجان المنبثقة عنها (مصرف ليبيا المركزي، دليل الحوكمة، 2010).

كما اهتمت العديد من المنظمات المهنية بالتأكيد على ضرورة إنشاء لجان مراجعة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين؛ وذلك بعد الإخفاقات والأزمات المالية للعديد من الشركات العامة المساهمة وذلك لما لها من دور في تحسين جودة التقارير المالية (صلاح و حواس، 2013)، بالإضافة إلى أن الكونغرس الأمريكي قد أصدر عام 2002 بعد الانهيارات المالية لعدد من الشركات الأمريكية قانون Sarbanes-Oxley؛ الذي أكد على أهمية انتهاج آليات لتحقيق الإفصاح والشفافية الفعالة، ومن ضمن هذه الآليات لجان المراجعة (البيب، 2012)، ونتيجة لأهمية لجان المراجعة في دعم رفع كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية، فقد أهتم بها مجمع المراجعين الداخليين (I.I.A) The Institute of Internal Auditors حيث أصدرت لجنة القضايا المهنية التابعة له The Professional Issues Committee of IIA في عام 1985 نشرة بشأن تحديد موقفه من لجان المراجعة، وقد اشتملت هذه النشرة على مسألة تكوين لجان المراجعة ومسئولياتها الأساسية، وقد نصت على أن المسؤولية الأساسية للجنة المراجعة هو مساعدة مجلس الإدارة فيما يتعلق بخصوص الرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية (خلاط و مصلي، 2014).



وبما أن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية عرضة للمخاطر والأزمات المالية، نتيجة لتطور أساليب إدارة المخاطر الناتجة عن استخدام الأدوات المالية، وزيادة حاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات حول مدى تعرض المنشأة للمخاطر وكيفية إدارتها، فإن أهمية لجان المراجعة تزداد في هذا القطاع لتلبية احتياجات أصحاب المصالح من خلال العمل على إضفاء نوع من الثقة في المعلومات المحاسبية التي تقدم لهم (الجياش و قريفة، 2022).

كما أن الاتجاه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المحاسبية، زاد من أهمية لجان المراجعة نتيجة للمرونة الواسعة التي تتيحها هذه المعايير في الاختيار بين الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية البديلة والتي قد تستغل بشكل يلحق الضرر بأصحاب المصالح مما قد يزيد من مشاكل نظرية الوكالة.

و لقد جاءت فكرة تكوين لجان المراجعة بغرض مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوطة بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وكذلك زيادة موثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة والمستثمرين من خلال الرفع من جودة المعلومات المالية، حيث أن المعلومات المالية أضحت جزءا هاما من عمل الإدارة، وموردا أساسيا يعتمد عليه مستخدمو التقارير المالية في تدعيم قراراتهم، كما أن جودة المعلومات المالية لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات، و تعتبر لجان المراجعة أحد أهم العناصر التي تضفي الثقة والمصداقية عليها، وتسهم في الرفع من جودتها الأمر الذي يسهم في ترشيد القرارات المالية (جرمان و زقرين، 2017).

وعلى ما سبق فإن هذه الدراسة ستتناول أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

## 2 الدراسات السابقة:

### 1.2 الدراسات المتعلقة بلجان المراجعة

لقد عرضت العديد من الدراسات مفهوم لجان المراجعة وأهدافها وبينت خصائصها وما توصلت له الدراسات وأيضاً التوصيات التي ذكرتها:



دراسة الشمري (2010): هدفت إلى تحقيق هدف عام وهو بيان دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في الشركات المساهمة السعودية، واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن وجود معايير فعالية أداء لجنة المراجعة في ظل ما يجب ان يكون عليه تنظيم هذه اللجان؛ يساعد في تفعيل آلياتها المختلفة والتي تنعكس بشكل إيجابي على التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، كما أوصت الدراسة بعدة أمور أهمها: ضرورة صدور تشريع من هيئة سوق المال يحدد دور لجان المراجعة لزيادة فعالية أداءها.

دراسة خليل (2013): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وأثر ذلك على جودة التقارير المالية على الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتم استخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، والمنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التشكيل الجيد للجان المراجعة وفعاليتها يرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية والرقابة على التقارير المالية يحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن ممارسات إدارة الأرباح تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية، وقد خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تشكيل لجان المراجعة من أعضاء تتوفر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية مما يساعد اللجان على اكتشاف الأساليب المحاسبية المتعددة.

دراسة Hegazi (2013): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ممارسات وسلوك لجان المراجعة، وتعتمد على دراسة حالة في شركة الرهن العقاري المصرية، واستخدمت هذه الدراسة تقنية تحليل المحتوى لتقييم استقلالية وسلوكيات لجان المراجعة، وقياس المساهمات والعبارات والكلمات المتكررة المستخدمة في الاجتماعات ومدى إجراءات المتابعة من قبل مجلس الإدارة والمهارات والمعرفة المالية، وقد توصلت الدراسة أن لها تداعيات على المنظمين وصانعي السياسات على تكوين لجان المراجعة المستقلة ومجالس الإدارة من حيث الحجم والمهارات والمساواة بين الأعضاء واستعداد الأعضاء للمشاركة والمساهمة في لجنة المراجعة.

دراسة أحميدة (2014): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تفسر ضعف دور لجان المراجعة في الحد من الفساد الإداري والمالي في المصارف التجارية الليبية المدرجة بسوق المال الليبي، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وتوصلت إلى أن العوامل وراء ضعف دور لجان المراجعة هي: ضعف وتأهيل خبرة أعضاء لجان المراجعة وقصور في التشريعات المنظمة لعمل لجان المراجعة وخلصت



الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: اختيار الأشخاص الذين يكون لديهم فهم تام لأهداف ومسؤوليات لجنة المراجعة وكذلك القضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري.

**دراسة السعدي (2014):** هدفت إلى دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم بسوق الأوراق المالية المصرية، وقد تم تجميع البيانات من خلال قوائم استقصاء وإجراء بعض المقابلات الشخصية مع أفراد العينة وقد تم تحليل البيانات من خلال التحليل الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وعدد مرات الاجتماع على أداء التعثر المالي وإن هذا التأثير معنوي إيجابي مرتفع ، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات بتهيئة بيئة الأعمال التي تمكن من توفير الخصائص الفعالة والجيدة للجان المراجعة والتي نادت بها المنظمات.

**دراسة علي (2017):** تناولت أثر لجان المراجعة على حوكمة الشركات على سوق الخرطوم للأوراق المالية، وتم تصميم استبانة لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوصلت إلى أن إمام أعضاء لجان المراجعة بالمعايير والقواعد المهنية يعزز من جودة الإفصاح والشفافية والتزام لجنة المراجعة بتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة يزيد من مخرجات نظم التقارير المحاسبية، وأوصت الدراسة بدعم هذه اللجان لتحسن جودة التقارير بالتقارير المالية المنشورة، وقيام الشركات المساهمة السودانية بتكوين وإنشاء لجان المراجعة كآلية من آليات حوكمة الشركات وذلك بهدف زيادة جودة الإفصاح المحاسبي.

**دراسة عبد الحلیم (2018):** هدفت إلى قياس أثر كل من هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية السعودية، واعتمد الباحث على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (106) شركة، وتوصلت الدراسة إلى أن خصائص لجان المراجعة المتعلقة بالخبرة المالية والمحاسبية وعدد الاجتماعات الدورية للجنة تؤثر تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي بينما لا يوجد تأثير معنوياً لاستقلال اللجنة وحجمها على مستوى التحفظ المحاسبي، وأوصى الباحث بضرورة قيام هيئة سوق المال السعودي بتطوير مقياس مناسب للتحفظ المحاسبي وجعل الالتزام بمستوى معين للتحفظ.



دراسة الشیخی والجلطای (2019): هدفت إلى التعرف على مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها ومسؤولياتها لتفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي في المؤسسة الليبية، ولتجميع البيانات الأولية المستخدمة في هذه الدراسة تم استخدام استمارة استبيان، كما توصلت الدراسة إلى أن أعضاء لجان المراجعة يتمتعون بالخصائص والصلاحيات اللازمة لتأدية مهامهم ومسؤولياتهم بدرجة مرتفعة، وقدمت الدراسة بعض التوصيات أهمها: تعزيز الوعي داخل المصرف بأهمية الدور الذي تلعبه لجان المراجعة وما ينجم عنه من فوائد للمصرف.

دراسة القرموطي (2020): هدفت إلى التعرف على المتطلبات الأساسية لتعزيز لجان المراجعة التي تؤدي إلى تفعيل حوكمة الشركات المساهمة المصرية، وتضمنت عينة الدراسة عدد من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية حيث تم اختيار عدد (50) شركة من هذه الشركات، وتم حساب حجم العينة داخل الشركات و اختيارهم من خلال العينة العشوائية، وتوصلت إلى وجود ارتباط معنوي قوي ذو دلالة معنوية بين متطلبات تعزيز لجان المراجعة لتحقيق الدور الملائم لزيادة فاعلية حوكمة الشركات، وأوصت بضرورة إصدار دليل إرشادي لتنظيم لجان المراجعة يبين معاييرها وآلياتها وأن تلتزم جميع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية به.

دراسة المر (2021): هدفت إلى قياس الخدمة المتزامنة والخصائص المتعددة للجان المراجعة على تكلفة حقوق الملكية بالتطبيق على الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عام 2017 إلى عام 2019، وتمثلت العينة في 432 مشاهدة بواقع 144 شركة وهي عينة كافية لتمثيل المجتمع، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن زيادة حجم لجان المراجعة مفيدة فقط لعدد معين من الأعضاء، وأن الشركات بحاجة إلى النظر في التكاليف والعوائد قبل اتخاذ قرار بشأن حجم لجنة المراجعة، وأوصت بضرورة اهتمام إدارة الشركات بالأخذ في الاعتبار التكاليف والعوائد قبل اتخاذ قرار بشأن حجم لجنة المراجعة.

دراسة عیطة (2021): هدفت إلى قياس أثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، وذلك عن طريق الحصول على دليل عملي من بيئة الأعمال المصرية، واعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص تقاريرها المالية السنوية في الفترة من 2016 - 2019، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة معنوية لدى آلية لجنة المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار



التقرير المالي السنوي في الشركات المساهمة المصرية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية للتحقق من التزام الشركات بتشكيل لجان مراجعة فعالة ومراعاة الخصائص المطلوبة فيها. دراسة **Boutrik (2021)**: تناولت هذه الدراسة مساهمة لجنة المراجعة في تحسين جودة المراجعة الداخلية في الشركات الجزائرية، وتم استخدام قائمة استبيان وزع على 45 مراجع داخلي في الشركات الجزائرية، وتوصلت الدراسة أن لجنة المراجعة تساهم بشكل فعال في تحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال تحسين استقلالية المراجع الداخلي اتجاه الإدارة العليا، والمشاركة والموافقة على عملية تعيين المراجع الداخلي، وتحسين جودة المراجعة الداخلية من خلال الإصغاء لهم مما يزيد من استقلاليتهم وموضوعيتهم ، وأوصت بأن لجنة المراجعة الفعالة لتقوم بتحقيق أهدافها لا بد من توافر الاستقلالية والكفاءة من أجل فهم مساهمة لجنة المراجعة في تحسين جودة المراجعة.

دراسة **باجاخر وآخرون (2022)**: هدفت إلى اختبار خصائص لجان المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات في الشركات العامة المساهمة المدرجة بسوق المال السعودي خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2019، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 136 شركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية على فترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات، وأوصت بزيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة للرفع من كفاءتها وفعاليتها ووضع تعريف محدد للخبرة المالية التي يجب أن تتوفر في عضو لجنة المراجعة.

## 2.2 الدراسات المتعلقة بجودة التقارير المالية

دراسة **الأمين (2016)**: هدفت إلى التعرف على مفهوم وخصائص لجان المراجعة وتطورها وقياس أثر خصائص لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق شفافية التقارير المالية للمصارف التجارية، وتم الاعتماد على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يوجد تأثير إيجابي لاستقلالية وخبرة أعضاء لجنة المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وفي تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية، وأوصت الدراسة بضرورة التكوين الإلزامي للجان المراجعة حتى يمكن تحديد خصائص تلك اللجان



الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة، وضرورة التركيز على الخبرة المحاسبية والمصرفية لأعضاء لجان المراجعة وتحديد مهام وواجبات لجان المراجعة مسبقاً لضمان جودة التقارير المالية.

دراسة ابوزيد (2018): هدفت إلى التعرف على دور لجان المراجعة الإشرافي على عملية إعداد القوائم المالية وفي زيادة فاعلية معلومات التقارير المالية حول بنك النيل التجاري وبنك امدرمان الوطني في السودان، واستخدمت أداة الدراسة الاستبانة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: فعالية لجان المراجعة تعمل على زيادة مصداقية القوائم المالية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل لجان المراجعة بالبنوك التجارية لضمان جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين بها وحثمية تعميق قاعدة المعرفة لدى أعضاء لجان المراجعة بالإلمام بمعايير المراجعة والمحاسبة ومعايير إعداد التقارير المالية، وتحديد مفاهيم الاستقلالية الواجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة لكي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية.

دراسة الشامس وبالحاج (2019): هدفت إلى اختبار ومقارنة أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية المنشورة ( نوع تقرير المراجع الخارجي ) في الشركات المساهمة العقارية المدرجة ببورصتي الكويت وعمان، وقد تألفت الدراسة من 10 شركات مدرجة ببورصتي الكويت وعمان، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها: وجود علاقة عكسية لاستقلالية أعضاء لجان المراجعة ومؤهلاتهم العلمية والمحاسبية على جودة التقارير المالية في الشركات العقارية المدرجة في بورصة الكويت، وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحثان بضرورة رفع عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة إلى عضوين وأن يتوفر لديهم القدر الكافي من المعرفة المحاسبية أو المالية.

دراسة النعيم وآخرون (2020): هدفت إلى تحليل العلاقة بين فاعلية خصائص لجان المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال دراسة ميدانية على المصارف السودانية من خلال توزيع استبانة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين خصائص فعالية لجان المراجعة وملاءمة التقارير المحاسبية ووجود علاقة إيجابية بين خصائص لجان المراجعة وموثوقية التقارير المحاسبية، وحيث أوصت الدراسة إلى ضرورة أن تعمل المصارف السودانية على منح لجان المراجعة مزيد من الاستقلالية حتى تقوم بوظائفها بصورة تحسن من جودة التقارير المالية، وزيادة تأهيل أعضاء لجان المراجعة من الناحية العلمية والعملية حتى يتمكنوا من أداء عملهم بصورة مثلى.



دراسة حامد وآخرون (2021): هدفت إلى توضيح دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة وتم توزيعها على العاملين في جميع المستويات الإدارية، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور لجان المراجعة وزيادة فعالية الأداء البيئي وانعكاس أثر هذه العلاقة على التقارير المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية، وأوصى الباحثون بأنه من الموضوعات الهامة التي يجب الانتباه إليها هو ربط العلاقة بين دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الاداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على التقارير المالية ببورصة الأوراق المالية المصرية.

دراسة بخته (2021): تناولت إلى دور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية على بعض الشركات الاقتصادية الموجودة في الجزائر، وتم توزيع استبانة على المراجعين الداخليين والخارجيين وعدد محدد من أعضاء مجلس الإدارة، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود لجان المراجعة بالشركات الاقتصادية يؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة وذلك بالبعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة وتساهم في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين مما ينعكس بدوره على الأوراق المالية والاقتصاد بشكل عام، وكما قدمت عدة توصيات أهمها: الأخذ بعين الاعتبار توصيات المراجع الخارجي والزام المراجع الداخلي بأخلاقيات المهنة، وإصدار إطار جديد يمتاز بالحدثة لقواعد حوكمة الشركات.

دراسة غروي، خالد (2022): تناولت الدراسة فاعلية لجان المراجعة وبيان أثرها في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، وتم جمع البيانات بواسطة الاستبانة وتوزيعها على الشركات، وجاءت هذه الدراسة بنتائج بعد الدراسة الميدانية فأشادت على أهميتها على جودة التقارير المالية والإفصاح واستقلالية المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والحد من خلافات الإدارة والمراجع الخارجي، وتوصي الدراسة في إطار ما توصلت به من نتائج ضرورة إرساء لجان المراجعة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لدورها في نشر معلومة مالية صادقة وموثوقة وأكثر إفصاحاً، وضرورة توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالأمر الإيجابي لتبني لجان المراجعة على شفافية وموثوقية القوائم المالية.

دراسة Alsharawi (2022): تهدف إلى فحص التأثير الوسيط لجودة المراجعة على العلاقة بين لجنة المراجعة الفعالة وجودة التقارير المالية وتتكون العينة من 216 شركة سعودية خلال الفترة من 2019 إلى



2021 وتستبعد الدراسة 45 شركة مصرفية وتأمين و75 شركة تفتقد بيانات حوكمة الشركات و19 شركة تفتقد متغيرات الرقابة مما يعطي عينة نهائية مكونة من 77 شركة ، وقد توصلت إلى أن جودة المراجعة لها تأثير وسيط على العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ( الحجم، والخبرة المالية، واجتماعات متكررة، وأعضاء مستقلين )، وأشارت إلى أن التغيير في فعالية لجنة المراجعة يؤدي إلى تغيير في جودة المراجعة وبالتالي يغير من جودة التقارير المالية.

ومن خلال استعراض ما سبق نلاحظ أن:

- هناك دراسات تناولت خصائص لجان المراجعة.
- قدمت الدراسات العربية والأجنبية أدلة ميدانية لأثر لجان المراجعة على جودة التقارير المالية.
- ركزت معظم الدراسات التي تمت في البيئة الليبية على دراسة مدى حاجة البيئة الليبية للجان المراجعة ودورها في إطار حوكمة الشركات.

يلاحظ من خلال القراءة الأولية أن هناك دراسات مشابهة للدراسة الحالية منها دراسة غروي وآخرين (2022) التي تناولت فاعلية لجان المراجعة وبيان أثرها في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية تشابهت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث الهدف واختلفت من حيث أنها لا تقيس لجان المراجعة بالخصائص وأيضاً الاختلاف الذي يفصلها عن هذه الدراسة هو اختلاف مجتمع وبيئة الدراسة، وأما دراسة النعيم وآخرون (2020) التي هدفت إلى تحليل العلاقة بين فاعلية خصائص لجان المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية في المصارف السودانية، ويتبين لنا أن هذه الدراسة مشابهة للدراسة الحالية من حيث الهدف وتختلف عنها في عدة أمور منها أنها شملت في قياسها لخصائص لجان المراجعة خاصة (الشرعية والحصول على التقارير وتوفر مقومات القيادة والتقدير السليم لأعضاء لجنة المراجعة)، بالإضافة إلى الاختلاف في خصائص جودة التقارير فهي تطرقت إلى خاصيتين فقط وهي (الملاءمة والموثوقية) دون النظر إلى الخصائص الأخرى والتي تعتبر مهمة هذا وناهيك عن أن اختلاف البيئة المطبقة فيها، وفي نفس الصدد دراسة الشامس وبالبحاج (2019) التي هدفت إلى اختبار ومقارنة أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة ببورصتي الكويت وعمان فقد تشابهت من حيث الهدف وقياس لجان المراجعة بالخصائص ولكنها تضمنت ثلاث خصائص فقط وهي (الاستقلالية وعدد الاجتماعات والمؤهلات المحاسبية)، واختلفت عن



الدراسة الحالية في أنها لم تستخدم خاصية (حجم لجنة المراجعة)، وعلاوة على ذلك اختلافها عند قياسها لجودة التقارير فهي تطرقت إلى خاصية أخرى في جودة التقارير وهي (نوع تقرير المراجع الخارجي) بالإضافة إلى اختلاف مجتمع وبيئة الدراسة عن الدراسة الحالية.

ومما سبق وبعد ما تم سرده أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

أنها تختص بمعرفة أثر خصائص لجان المراجعة والمتمثلة في (الاستقلالية والخبرة المالية وحجم اللجنة وعدد الاجتماعات) على جودة التقارير المالية وهي (الملاءمة، التعبير الصادق) والخصائص المعززة لها وهي (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق من الصحة، القابلية للفهم، التوقيت المناسب)، وأنها تختص ببيئة العمل المصرفي للمصارف التجارية الليبية كما أجريت هذه الدراسة على قطاع مهم في الاقتصاد الوطني الليبي وهو قطاع المصارف وقد تختلف البيئة المحلية الليبية إلى حد ما عن البيئات العربية وتختلف بشكل أكبر عن البيئات الدولية الأخرى، وبهذا تكون لهذه الدراسة أهمية وذلك بعد صدور دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في عام 2010م تنفيذاً لقانون المصارف 2005م وذلك بهدف تدعيم وتحسين عملية اتخاذ القرارات وتعزيز البيئة المصرفية للمصارف التجارية لما لها من أثر على الأداء المالي للدولة.

### 3. مشكلة الدراسة

نظراً لم يمر به واقعا الحالي من تنامي وازدياد ظاهرة الفساد المالي والإداري بمختلف صورته وأشكاله وفي مختلف المؤسسات سواء السياسية أو الاقتصادية أو المالية بل وحتى الاجتماعية الأمر الذي صاحبه العديد من الأضرار منها، إعاقة التنمية وإضعاف الدولة وإهدار الموارد المختلفة والأزمات المالية المتكررة، مما أدى إلى فرض أسس ومعايير وآليات جديدة عرفت بمفهوم الحوكمة والتي صارت هي التي تخلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة (العبيدي والدرباق، 2019).

شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام بجودة التقارير المالية، ويرجع هذا الاهتمام إلى الانهيارات المالية لكبرى الشركات منها الشركات الأمريكية بسبب إدارة الأرباح والحرية المتاحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية ونتيجة لأهمية هذه التقارير المالية وما تحتويه من معلومات وأيضاً ما تعرضت له التقارير المالية من تحريفات والحاجة إلى إعادة الثقة في التقارير المالية فلذلك أكد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أهمية أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية



(امعرف وآخرون، 2017)، فهي تعتبر وسيلة لتحقيق وظيفة الاتصال بين المساهمين ومجلس الإدارة وتلبي احتياجات أصحاب المصالح من خلال التقارير المالية التي تصور الأحداث الاقتصادية على أنشطة الشركات (عيطة، 2021).

إذ أشار تقرير البنك الدولي للتمويل الصادر في (2020)، بعنوان مراجعة القطاع المالي في ليبيا أن القطاع المالي في ليبيا لم يكن متطوراً بالقدر الكافي، وأن المصارف لا تمتلك ما يكفي من التقارير والقدرات الداخلية حتى تتخذ قرارات ائتمانية واعية وعقلانية، وهذا يرجع إلى سبب غياب ما يتبعه من آليات لمراقبة جودة التقارير المالية التي تعطي ثقة في مصداقية التقارير، وكما ذكر التقرير أن ليبيا تحتل المركز 186 من بين 190 بلداً وهو أحد أدنى المراكز عالمياً أي أنها تسجل صفراً على مؤشر التقارير الائتمانية، وكما أوضحت دراسة أندية وحسين (2014) أن التقارير المالية للمصارف التجارية لم يتم نشرها كاملة ولم يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المالية وكذلك لا تتوافق التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية المنشورة بموقع سوق المال مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) مما يضعف ويؤثر على جودة التقارير المالية.

كما بينت دراسة محمد (2013) على أن التقارير السنوية للمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي لا تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى مقبول، وأوضحت دراسة الفاخري (2008) أن المصارف التجارية الليبية لا تراعى الخصائص النوعية للمعلومات المالية عند إعداد القوائم المالية مما يؤدي إلى ضعف التقارير المنشورة لمصداقيتها وكما بينت أن القوائم المالية للمصارف التجارية لا تشمل إيضاحات كافية حول بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وكما ذكرت دراسة خزام (2016) أن الشركات الليبية لا تفصح عن تكاليفها في القوائم المالية وهذا يؤدي إلى عدم وضوح القوائم المالية والتقليل من جودة التقارير المحاسبية وعدم الثقة في كفاءة ومنفعة هذه التقارير، وفي نفس السياق فقد تطرقت دراسة المهدي (2009) أن الأسس المعتمدة من قبل الوحدات الاقتصادية العاملة في ليبيا لها أثر سلبي على جودة التقارير المحاسبية، وصرحت دراسة (المجري، 2012) أن الشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية لاتزال تعد تقاريرها المالية بشكل لا يخلو من الطابع الحكومي وتفتقر إلى المهنية المتخصصة في إعداد القوائم المالية إي عدم إعطاء أي أهمية لجودة هذه التقارير المالية.



ومن خلال ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:  
هل يوجد أثر لخصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟  
ويتفرع من التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

هل يوجد أثر لخصائص لجان المراجعة على ملائمة التقارير المالية؟  
هل يوجد أثر لخصائص لجان المراجعة على التعبير الصادق للمعلومات المالية؟  
هل يوجد أثر لخصائص لجان المراجعة على الخصائص المعززة للمعلومات المالية؟

#### 4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بصور أساسية إلى تحقيق الآتي:

- التعرف على مستوى خصائص لجنة المراجعة بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة.
- تحديد مستوى جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة .
- التعرف على أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة .
- تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي من شأنها ان تعزز جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية محل الدراسة عبر تعضيد خصائص لجان المراجعة .

#### 5. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

- الأهمية العلمية  
تعد هذه الدراسة إضافة علمية للدراسات السابقة وإثراء البحوث بالمكتبات الليبية للتعرف على أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية، وكما يمكن أن تسهم هذه الدراسة على اكتشاف متغيرات جديدة تحسن من جودة التقارير المالية.
- الأهمية العملية  
الحصول على دليل عملي عن العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وجودة التقارير المالية تساهم في إعادة النظر في التشريعات ودليل الحوكمة من قبل الجهات التشريعية الرقابية ومصرف ليبيا المركزي.



## 6. منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على كلاً من المنهج الاستقرائي الاستنباطي، حيث تم التطرق لمفاهيم متغيرات الدراسة وتلخيصها في الجانب النظري في حين تم جمع البيانات وتحليلها كمياً لاستنباط العلاقة بين متغيرات الدراسة.

## 7. حدود الدراسة

الحدود المكانية: تستهدف هذه الدراسة الإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية التي تقع بالمنطقة الشرقية وهي المصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة.

الحدود الموضوعية تمثل الحدود الموضوعية فيما يلي:

- تقتصر الدراسة على خصائص لجان المراجعة وهي (الاستقلالية، الخبرة المالية، حجم اللجنة، عدد الاجتماعات)، حيث أكدت العديد من الدراسات الدولية والمحلية على أهمية هذه البنود في قياس خصائص لجان المراجعة والجمعيات.

- كما اعتمدت الدراسة في قياس جودة التقارير المالية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية الواردة ضمن الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية الصادر سنة 2018 عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وهي الخصائص الأساسية (الملاءمة، والتمثيل الصادق)، والخصائص المعززة لها وهي (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق من الصحة، القابلية للفهم، التوقيت المناسب).

## 8. الإطار النظري للدراسة

### 1.8 لجان المراجعة

#### 1.1.8 نشأة وتطور لجان المراجعة

ظهرت فكرة لجان المراجعة بعد حدوث الانهيارات المالية والمخالفات المحاسبية أميركا عام 1938، والتي حدثت نتيجة المخالفات الجسيمة في التقارير المالية لشركة McKesson Robbins، حيث نتج عن ذلك قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC)، بتكوين لجان مراجعة منبثقة عن مجالس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وتعمل كوسيط بين الإدارة والمراجع الخارجي، وتعمل على تحديد اتعاب المراجع الخارجي، بحيث تدعم استقلالية المراجع الخارجي وتحسن من عملية المراجعة (حمادة،



(2010)، و أوصى مجمع المحاسبين الأمريكي (AICPA) في عام 1967 بتشكيل لجان مراجعة للشركات المساهمة، تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين؛ لحل المشكلات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي. وفي عام 1970 أكدت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) على ضرورة استقلالية أعضاء لجان المراجعة، وفي عام 1972 وجهت الهيئة بضرورة إنشاء لجان للمراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح على كيفية إنشاء لجان مراجعة، وفي عام 1978 أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تقرير متعلق بأمور لجان المراجعة، بينت اللجنة فيه أن تشكيل لجنة المراجعة لن يكون شرطاً مسبقاً للمراجع الخارجي حتى يبدأ في أعمال المراجعة (عبدالرحيم، 2016).

وفي عام 1987 أصدرت لجنة تريداوي Tread way committee تقريراً يوضح أهمية دور لجان المراجعة في اكتشاف الأخطاء والتلاعب في التقارير المالية والحد منه، وفي عام 1999 أصدرت لجنة بلو ريبون Blue Ribbon Committee مجموعة من التوصيات تهدف إلى زيادة كفاءة لجان المراجعة مثل استقلالية لجان المراجعة، فاعلية لجان المراجعة، وكذلك لتسهيل العمليات المحاسبية التي تتم بين الإدارة والمراجع الخارجي ولجنة المراجعة، وفي عام 2002 صدر قانون سارينيس اوكسلي Sarbanes Oxley الذي حث على ضرورة تكوين لجان المراجعة وأكد على أهميتها في اعتماد التقارير المالية. وفي ليبيا تعتبر فكرة تطبيق لجان المراجعة حديثة بالمقارنة مع البيئات الأخرى فقد بدأ الاهتمام بها بعد تبني مفهوم حوكمة الشركات، لذلك فإن لجان المراجعة تعتبر من الدعام الأساسية للحوكمة غير أنه لا يوجد قانون يلزم الشركات المساهمة بتشكيل لجان المراجعة باستثناء المصارف، فقد أصدر المصرف المركزي القرار رقم (20) لعام 2010 باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف.

### 2.1.8 الخصائص الأساسية الواجب توافرها في أعضاء لجان المراجعة

نجاح لجنة المراجعة في القيام بمسئولياتها يتطلب توافر مجموعة من الخصائص التي تمكنها من أداء أعمالها بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحقيق أهداف لجنة المراجعة ومن أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن الإدارة، وأن يكونوا على مستوى عالي من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب



عدد أعضائها مع حجم المهام الملقاة على عاتقهم، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة، فكل هذه الخصائص تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجان المراجعة وموثوقية جودة التقارير المالية (الصوص، 2012).

## 2.8 جودة التقارير المالية

### 1.2.8 مفهوم جودة التقارير المالي

عرفت منظمة Accounting International Certified Public (AICPA) جودة التقارير المالية بأنها " هي مدى القدرة على استخدام التقارير في مجال التنبؤ ومدى ملائمة التقارير للهدف من الحصول عليها فهي الوجه الشفاف للتقارير المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة " (سامي، 2009، ص 27).

وعرفها قاموس ويبستر الإلكتروني Webster's Online Dictionary Quality: "بأنها خاصية ضرورية ومميزة لشيء ما أو لغرض معين" (أحمد، 2012، ص 246).

وبناءً على ما سبق يتضح للباحث أن هناك مؤشرات تدل على جودة التقارير المالية ومن أهمها مصداقية التقارير المالية التي تتضمنها التقارير المالية وتفعيل حوكمة الشركات وكذلك توفر الخصائص النوعية بالتقارير التي تتضمنها التقارير المالية.

### 2.2.8 قياس جودة التقارير المالية

من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بقياس جودة التقارير المالية، لوحظ أن هناك العديد من النماذج المستخدمة في قياس جودة التقارير المالية أهمها ما يلي:

- نموذج جودة الأرباح
- نموذج التحفظ المحاسبي
- نموذج الخصائص النوعية للمعلومات المالية

3.2.8 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية وفق الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية الأساسية IASB لعام 2018.



### 1.3.2.8 الخصائص النوعية الأساسية

تعرف الخصائص النوعية للمعلومات المالية أنواع التقارير التي من المرجح أن تكون أكثر فائدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين الحاليين منهم والمحتملين في اتخاذ قرارات حول المنشأة المعدة للتقرير على أساس التقارير الواردة في تقريرها المالي وتوفر التقارير المالية معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة المعدة للتقرير والمطالبات التي عليها وتأثيرات المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تغير تلك الموارد والمطالبات وتتمثل بعض التقارير المالية أيضاً على مواد تفسيرية تتناول توقعات واستراتيجيات الإدارة للمنشأة المعدة للتقرير، وحتى تكون التقارير المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة وأن تعبر بصدق عن الشيء الذي تعبر عنه ويتم تعزيز فائدة التقارير المالية إذا كانت قابلة للمقارنة وقابلة للتحقق من صحتها وموفرة في الوقت المناسب وقابلة للفهم (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018).

أولاً: **الملاءمة:** وتكون المعلومات المالية ملائمة إذا توفرت فيها ما يلي:

- القيمة التنبؤية: إذا كان بالإمكان استخدامها في علميات التنبؤ بالنتائج المستقبلية للمنشأة.
- القيمة التأكيدية: إذا كانت توفر ملاحظات عن تقويمات سابقة إما بتأكيدها أو تغييرها.
- الأهمية النسبية: وتكون التقارير ذات أهمية نسبية إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو حجبها على القرارات التي يتخذها مستخدمي التقارير والقوائم المالية. (for Financial Reporting) (2018)

ثانياً: **التمثيل الصادق:** وتكون المعلومات المالية ملائمة إذا توفرت فيها ما يلي:

- الكمال: بحيث تشمل التقارير المالية كافة المعلومات المالية الضرورية للمستخدم لفهم الظاهرة الموصوفة.
- الحياد: وهو الخلو من التحيز في اختيار التقارير المالية أو عرضها، ويتم دعم الحياد من خلال توكي الحيطة والحذر.
- الخلو من الأخطاء: ويعني عدم وجود أي أخطاء أو سهو في وصف الظاهرة، وأن العملية المستخدمة لإنتاج التقارير قد اختيرت وطبقت بدون أخطاء.



### 2.3.2.8 الخصائص المعززة (الداعمة)

أشار الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية لأربع خصائص معززة لجودة المعلومات المالية (Conceptual Framework for Financial Reporting, 2018).

- القابلية للمقارنة: هذه الخاصية النوعية تساعد المستخدمين في تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين البنود، ولا ترتبط القابلية للمقارنة ببند واحد وإنما تتطلب المقارنة وجود بندين اثنين على الأقل والقابلية للمقارنة لا تعني التطابق التام. ومن المرجح تحقيق درجة ما من القابلية للمقارنة عن طريق استبقاء الخاصيتين النوعيتين الأساسيين وينبغي أن يكون التعبير الصادق عن ظاهرة اقتصادية ملائمة على درجة ما من القابلية للمقارنة مع التعبير الصادق.
- القابلية للتحقق: وتعني أنه بإمكان المراقبين المختلفين الذين يكونون على قدر من المعرفة والاستقلال التوصل إلى توافق في الآراء \_ ليس من الضروري أن يكون اتفاقاً كاملاً\_ على أن وصفاً معيناً يعد تعبيراً صادقاً.
- القابلية للفهم: وهي أن يتم تصنيف التقارير وتمييزها وعرضها بوضوح ودقة، بحيث يجعلها قابلة للفهم.
- التوقيت المناسب: ويعني إتاحة التقارير المالية لصانعي القرار في الوقت المناسب بحيث تكون التقارير قادرة على التأثير على قراراتهم.

### 9. الدراسة الميدانية:

#### 1.9 نبذة عن المصارف عينة الدراسة

لقد شهدت المصارف التجارية في ليبيا تطورات ومراحل عدة، ابتداء من كونها كانت عبارة عن فروع لمصارف أجنبية تمارس أعمالها لحساب إدارتها المركزية الموجودة في بلدانها وترسم سياساتها الائتمانية عن طريقها، وحيث يعتبر القطاع المصرفي المكون الرئيسي للقطاع المالي بالدولة الليبية حيث يمثل ما نسبته 90% من القطاع المالي (المصارف التجارية الليبية، 2012) وتم التركيز في هذه الدراسة على المصرف التجاري الوطني و مصرف الوحدة فالمصرف التجاري الوطني يعد واحد من أعرق وأهم المصارف على المستوى المحلي في ليبيا وتقع إدارته العامة في مدينة البيضاء؛ وتأسس المصرف عام 1970 كشركة ليبية مساهمة، وبلغ رأسماله عند تأسيسه 500 مليون دينار لبيبي وأدرج في سوق الأوراق المالية في 22 سبتمبر 2008



ويملك مصرف ليبيا المركزي 74.4%، أما باقي المساهمات فتمثل 25.79% (النظام الأساسي للمصرف التجاري الوطني، 2005).

أما مصرف الوحدة هو أحد المصارف العاملة في ليبيا ومقر إدارته الرئيسة في مدينة بنغازي ويعتبر شركة مساهمة ليبية تأسست بموجب القانون رقم (153) لسنة 1970 رأسماله 432 مليون دينار ليبي يملك صندوق التنمية الاجتماعية الاقتصادية 54% من الأسهم، والقطاع الخاص 26.9%، والبنك العربي 19% ويقدم المصرف الخدمات المصرفية بجميع أنواعها (النظام الأساسي لمصرف الوحدة، 2005).

## 2.9 مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي إدارات المخاطر، المراجعة الداخلية، الائتمان، المحاسبة، التفتيش، الامتثال، ولجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية العامة التي تدار فروعها في المنطقة الشرقية، والمتمثلة في المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة. وقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة 108 موظفين، وتم اختيار هذه الإدارات نظراً لدورها المحوري في عمليات المراجعة وضمان جودة التقارير المالية. ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم شمول جميع أفرادها في الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية.

3.9 أسلوب جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية للحصول على البيانات من خلال إعداد قائمة استبيان، وقد تم توزيع 108، وقد كانت الاستثمارات المستردة والصالحة للتحليل 90 استثماراً، بنسبة بلغت حوالي (83.0%) من الاستثمارات الموزعة.

## 4.9 متغيرات الدراسة

يمكن عرض متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثان

#### الشكل (1) نموذج الدراسة

وتم الاعتماد في قياس المتغير المستقل (خصائص لجان المراجعة) على الدراسات التالية: (2007) (Martinez & Fuentes) دراسة حسين (2015)؛ دراسة السعدي (2014)؛ دراسة حمودة (2019)؛ دراسة العجيل وآخرون (2022)؛ دراسة الشامس وبالحاج (2019)؛ دراسة صالح (2013)؛ دراسة Asharawi (2022)؛ دراسة النعيم وآخرون (2020) أما المتغير التابع (الخصائص النوعية للمعلومات المالية) فقد تم الاعتماد على الإطار المفاهيمي Conceptual Framework الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية الصادر سنة (2018).

#### 5.9 ثبات وصدق أداة الدراسة

#### 1.5.9 الثبات الداخلي لاستمارة الاستبيان

تم إيجاد معامل ألفا كرونباخ لردود المشاركين عن أسئلة الاستمارة للتأكد من مدى توافر الثبات الداخلي، والجدول التالي يوضح درجة الثبات للاستمارة وذلك كما يلي:



الجدول (1) عدد الاستمارات الاستطلاعية وقيمة ألفا كرونباخ في منطقة الدراسة

عدد الأسئلة	قيمة ألفا كرونباخ
18	0.780

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تبين من خلال النتائج بالجدول (1) أن قيمة ألفا كرونباخ للاستمارة تجاوزت 0.7 وبلغت 0.780 لجميع العبارات وتدل مؤشرات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة وهذا يعكس مدى الثبات لاستمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة بما يؤدي إلى الثقة والقبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2.5.9 صدق استمارة الاستبيان

تم عرض أداة جمع بيانات الدراسة على عدد من الأساتذة لتتقحها والوصول إلى الشكل النهائي لقائمة الاستبيان. ويمكن عرض الأكاديميين الذين تم الاستعانة بهم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2) قائمة المحكمين

الاسم	الجامعة	الدرجة العلمية
د. عمر الشهيبي	جامعة قاريونس	أستاذ مشارك
د. خالد رحيل	جامعة عمر المختار	أستاذ مشارك
د. عبدالوهاب الزوي	جامعة السيد محمد بن علي السنوسي	أستاذ مساعد

6.9 التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

1.6.9 نتائج التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية للمشاركين في الدراسة

حيث تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لكل الخصائص الديموغرافية للمشاركين وذلك كما يلي:



جدول (3) نتائج التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية للمشاركين في الدراسة

التخصص العلمي	التكرار	%	المؤهل	التكرار	%	المركز الوظيفي	التكرار	%	سنوات الخبرة	التكرار	%
محاسبة	56	62.2	بكالوريوس	37	41.1	مدير إدارة	15	16.7	>5	8	8.9
إدارة أعمال	10	11.1	ماجستير	29	32.2	رئيس قسم	21	23.3	من 5 إلى >10	18	20.0
تمويل ومصارف	14	15.6	دبلوم	16	17.8	عضو لجنة مراجعة	5	5.6	من 10 إلى >15	32	35.6
اقتصاد	8	8.9	دكتوراه	8	8.8	مراجع داخلي	23	25.6	15 فأكثر	32	35.6
حاسوب	2	2.2				محاسب	26	28.9			

وتبين من الجدول أن أغلب المستقصى ونسبة 62% منهم متخصصين في المحاسبة، وأن غالبيتهم العظمى هم ونسبة 82.2% من حملة المؤهلات العليا، وما نسبته 90.9% لديهم خبرة أكثر من 5 سنوات، مما يعطي ثقة في استجابات المستقصى منهم. ويلاحظ أيضا أن أعضاء لجنة المراجعة مثلوا 5.6% فقط من المستقصى منهم، وقد يرجع ذلك إلى قلة عدد أعضاء لجان المراجعة مقارنة بباقي المراكز الوظيفية في المصارف.

2.6.9 التحليل الوصفي للمتغير المستقل خصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية

الجدول التالي يوضح التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الخاصة بخصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية.

جدول (4) آراء المشاركين حول خصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	التكرار	خصائص لجان المراجعة
مرتفع جداً	0.591	4.26 (1)	30	53	7	0	التكرار	أعضاء لجان المراجعة لا يشغلون مناصب تنفيذية في المصرف.
			33.3	58.9	7.8	0.0	%	
مرتفع	0.622	4.08 (3)	20	58	11	1	التكرار	أعضاء لجان المراجعة ليس لديهم علاقات تؤثر على قدرتهم في التصرف بصورة مستقلة.
			22.2	64.4	12.2	1.1	%	
مرتفع	0.644		12	58	18	2	التكرار	



		3.89 (8)	13.3	64.4	20	2.2	%	تجتمع لجنة المراجعة من 4 إلى 6 مرات على الأقل في السنة.
مرتفع	0.529	4.03 (6)	13	68	8	1	التكرار	يزداد أداء لجان المراجعة بعدد مرات الاجتماع وحضور أغلبية الأعضاء.
			14.4	75.6	8.9	1.1	%	
مرتفع	0.622	4.08 (4)	19	61	8	2	التكرار	تزداد فعالية لجان المراجعة بزيادة عدد أعضائها.
			21.1	67.8	8.9	2.2	%	
مرتفع	0.469	3.93 (7)	7	70	13	0	التكرار	يتناسب حجم لجنة المراجعة مع حجم المصرف وأنشطته والمهام الموكلة به.
			7.8	77.8	14.4	0.0	%	
مرتفع	0.430	4.08 (5)	12	73	5	0	التكرار	يتمتع أعضاء لجان المراجعة بخبرات متنوعة ذات صلة بأعمال مراجعة المصارف.
			13.3	81.1	5.6	0.0	%	
مرتفع	0.520	4.10 (2)	16	68	5	1	التكرار	يجب أن يتحصل أعضاء لجان المراجعة على تدريب لتحسين قدرتهم وإمكانياتهم المهنية.
			17.8	75.6	5.6	1.1	%	
مرتفع	0.598	4.056						خصائص لجان المراجعة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تبين من بيانات الجدول (4) أن أعلى متوسط لخصائص لجان المراجعة بلغت 4.26 بانحراف معياري 0.591 وبمستوى مرتفع جداً، والذي يبين بأن أعضاء لجان المراجعة لا يشغلون مناصب تنفيذية في المصرف، وربما يكون هذا ناتج عن القوانين واللوائح التي وضعها المصرف المركزي في حين بلغ أقل متوسط 3.89 وبانحراف معياري 0.644 وبمستوى مرتفع، والذي يشير إلى أن تجتمع لجنة المراجعة من 4 إلى 6 مرات في السنة وربما يشير حصول هذه العبارة على أقل قيمة من قيم المتوسطات إلى أن لجان المراجعة في المصارف محل الدراسة لا تلتزم بعقد اجتماعاتها في المواعيد المحددة. وفي المجلد يتبين أن متوسط عبارات المتغير المستقل ككل كان 4.056 والانحراف المعياري له 0.598 وبمستوى مرتفع، مما يشير إلى أن آراء المشاركين في الدراسة كانت إيجابية فيما يتعلق بخصائص لجان المراجعة.



### 3.6.9 التحليل الوصفي للمتغير التابع (جودة التقارير المالية)

#### 1.3.6.9 خاصية الملاءمة للمعلومات المالية

الجدول التالي يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات التابعة.

جدول (5) آراء المشاركين الدراسة حول خاصية الملاءمة للمعلومات المالية

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	تكرار	خاصية الملاءمة للمعلومات المالية
مرتفع جداً	0.646	4.38 (1)	42	40	8	0	تكرار	تزيد من القيمة التوكيدية للمعلومات المالية.
			46.7	44.4	8.9	0.0	%	
مرتفع	0.557	4.12 (2)	19	64	6	1	تكرار	توفير معلومات تزيد من القدرة التنبؤية بالمستقبل.
			21.1	71.1	6.7	1.1	%	
مرتفع	0.461	4.03 (3)	11	71	8	0	تكرار	تقديم معلومات وفق الأهمية النسبية للبنود.
			12.2	78.9	8.9	0.0	%	
مرتفع	4.176	0.554						خاصية الملاءمة للمعلومات المالية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تبين من الجدول السابق أن أعلى متوسط بلغ 4.38 (تزيد من القيمة التوكيدية للمعلومات المالية) بانحراف معياري 0.646، وبمستوى مرتفع جداً، مما يعكس أهمية للقيمة التوكيدية للمعلومات المالية لدى المشاركين في الدراسة، كما بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (توفير معلومات تزيد من القدرة التنبؤية بالمستقبل) حوالي 4.12 بانحراف معياري 0.557 وبمستوى مرتفع، بينما بلغ أقل متوسط حسابي 4.03 (تقديم معلومات وفق الأهمية النسبية للبنود) بانحراف معياري 0.461، وبالرغم من المستوى المرتفع لهذا البند، إلا أن انخفاض المتوسط الحسابي والانحراف المعياري له مقارنة بباقي البنود ربما يعكس التأخر في إصدار التقارير المالية للمصارف قيد الدراسة. وفي المجلد يتبين أن متوسط البعد ككل كان 4.176 والانحراف المعياري له 0.554 وبمستوى مرتفع، مما يشير إلى أن آراء المشاركين كانت إيجابية فيما يتعلق بخاصية ملائمة المعلومات المالية.



### 2.3.6.9 خاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية

الجدول التالي يوضح التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الخاصة بخاصية التعبير الصادق.

جدول (6) آراء المشاركين الدراسة حول خاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	خاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية
مرتفع جداً	0.627	4.21 (1)	28	54	7	1	التكرار
			31.1	60.0	7.8	1.1	%
مرتفع	0.445	4.12 (3)	15	71	4	0	التكرار
			16.7	78.9	4.4	0.0	%
مرتفع	0.373	4.13 (2)	13	76	1	0	التكرار
			14.4	84.4	1.1	0.0	%
مرتفع	0.481	4.153					خاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول (6) الخاص بخاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية أن أعلى متوسط بلغ 4.21 وانحراف معياري 0.627 وبمستوى مرتفع جداً، وهذا يشير إلى أهمية تقديم معلومات مالية محايدة، لدى المشاركين في الدراسة، في حين بلغ أقل متوسط 4.12 وانحراف معياري 0.445 وبمستوى مرتفع، قد يعكس ذلك وجود أخطاء بالمعلومات الواردة بالتقارير المالية للمصارف وفق آراء المستقضي منهم. وفي المجمل يتبين أن متوسط البعد ككل كان 4.153 والانحراف المعياري له 0.481 وبمستوى مرتفع، مما يشير إلى أن آراء المشاركين كانت إيجابية فيما يتعلق بخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المالية.

### 3.3.6.9 الخصائص المعززة للمعلومات المالية

الجدول التالي يوضح التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الخاصة بالخصائص المعززة.



جدول (7) آراء المشاركين الدراسة حول الخصائص المعززة للمعلومات المالية

المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	التكرار	الخصائص المعززة للمعلومات المالية
مرتفع جداً	0.523	4.34 (1)	33	55	2	0	التكرار	عرض التقارير المالية بالتقارير المالية بطريقة قابلة للفهم للمستخدمين.
			36.7	61.1	2.2	0.0	%	
مرتفع	0.557	4.12 (2)	19	64	6	1	التكرار	تقديم معلومات مالية قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة.
			21.1	71.1	6.7	1.1	%	
مرتفع	0.425	4.10 (3)	13	73	4	0	التكرار	تزيد من درجة الثقة في التقارير المالية.
			14.4	81.1	4.4	0.0	%	
مرتفع	0.498	4.10 (4)	15	70	4	1	التكرار	تقديم معلومات كاملة في الوقت المناسب.
			16.7	77.8	4.4	1.1	%	
مرتفع	0.500	4.165						الخصائص المعززة للمعلومات المالية

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن أعلى متوسط بلغ 4.34 وانحراف معياري 0.523 وبمستوى مرتفع جداً، وقد يشير هذا إلى عرض التقارير المالية بالتقارير المالية بطريقة قابلة للفهم للمستخدمين إلى محدودية مستخدمي التقارير المالية (خاصةً في ظل غياب سوق مالي نشط)، في حين بلغ أقل متوسط 4.10 وانحراف معياري 0.498 وبمستوى مرتفع، والذي يبين أن تقديم معلومات كاملة في الوقت المناسب، ويمكن إرجاع ذلك إلى قصور في المعلومات المالية الواردة ضمن التقارير المالية وتوقيت صدورها وفقاً لآراء المشاركين الدراسة، وفي المجمل يتبين أن متوسط البعد ككل كان 4.165 والانحراف المعياري له 0.500 وبمستوى مرتفع، مما يشير إلى أن آراء المبحوثين كانت إيجابية فيما يتعلق بخاصية التمثيل الصادق للمعلومات المالية.



## 7.9 اختبار فرضيات الدراسة

انطلاقاً من أسئلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضية الرئيسية بشكل إحصائي كما يلي:

### الفرضية الرئيسية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية" ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على ملاءمة المعلومات المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على التعبير الصادق للمعلومات المالية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على الخصائص المعززة للمعلومات المالية.

ويمكن عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول (8) نتائج أثر المتغير المستقل لخصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية على المتغير التابع جودة

### التقارير المالية

F	R <sup>2</sup>	P-Value	قيمة T	معامل الانحدار	المتغيرات التابعة	المتغير المستقل
21.649	0.197	0.002	3.135	5.052	ثابت الانحدار	خصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية
		0.000	4.653	0.231	خاصية الملاءمة للمعلومات المالية	
18.384	0.173	0.000	4.566	6.437	ثابت الانحدار	
		0.000	4.288	0.186	خاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية	
21.729	0.198	0.000	3.860	7.559	ثابت الانحدار	
		0.000	4.661	0.281	الخصائص المعززة للمعلومات المالية	
36.398	0.293	0.000	5.069	19.047	جودة التقارير المالية	
		0.000	6.033	0.697		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS



### اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

من خلال الجدول (8) تبين أن معامل الانحدار الخطي لمتغير (خاصية الملاءمة للمعلومات المالية) قد بلغ (0.231) وأن قيمة t هي (4.653) وقيمة الـ P-Value أقل من 0.001 مما يشير إلى أن هذا البعد معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وعليه سيتم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على ملاءمة المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية" ورفض الفرض العدم. وقد أظهر الاختبار أن قيمة معامل التحديد 0.197 وهذا يعني أن خصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية فسرت ما مقداره 19.7% من التغيرات الحاصلة في خاصية الملاءمة للمعلومات المالية.

بينما معامل الانحدار لمتغير (خاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية) قد بلغت (0.186) وأن قيمة t هي (4.288) وقيمة الـ P-Value أقل من 0.001 مما يشير إلى أن هذا البعد معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وعليه سيتم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على التعبير الصادق في المصارف التجارية الليبية" ورفض الفرض العدم. وقد أظهر الاختبار أن قيمة معامل التحديد 0.173 وهذا يعني أن خصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية فسرت ما مقداره 17.3% من التغيرات الحاصلة في خاصية التعبير الصادق للمعلومات المالية.

معامل الانحدار لمتغير (الخصائص المعززة للمعلومات المالية) فقد بلغ (0.281) وأن قيمة t بلغت (4.661) وقيمة الـ P-Value أقل من 0.001 مما يشير إلى أن هذا البعد معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وعليه سيتم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على الخصائص المعززة في المصارف التجارية الليبية" ورفض الفرض العدم. وقد أظهر الاختبار أن قيمة معامل التحديد 0.198 وهذا يعني أن خصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية فسرت ما مقداره 19.8% من التغيرات الحاصلة في الخصائص المعززة للمعلومات المالية.

أما معامل الانحدار لـ (جودة التقارير المالية) بلغت (0.697) وأن قيمة t بلغت (5.069) وقيمة الـ P-Value أقل من 0.001 مما يشير إلى أن هذا البعد معنوي إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وعليه سيتم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنها "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على جودة



التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية " ورفض الفرض العدم. وقد أظهر الاختبار أن قيمة معامل التحديد 0.293 وهذا يعني أن خصائص لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية فسرت ما مقداره 29.3% من التغيرات الحاصلة في جودة التقارير المالية.

#### 10. نتائج الدراسة:

- وفقاً لآراء المشاركين في الدراسة حظيت خصائص لجان المراجعة بمستوى مرتفع من الأهمية.
- تبين أن جميع أبعاد خصائص جودة المعلومات المالية تتمتع بمستوى أهمية مرتفع لدى المستقصى منهم.
- توصلت الدراسة إلى أن لخصائص لجان المراجعة أثر إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية وهذه النتيجة توافقت مع نتيجة السعدي (2014)؛ النعيم وآخرون (2020)؛ صالح (2013) التي توصلت إلى وجود تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 للخصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية.

#### 11. التوصيات

- العمل على تعزيز الاستقلالية الواجب توفرها في أعضاء لجان المراجعة للمصارف التجارية لكي تتمكن من ممارسة دورها بفاعلية.
- التأكيد على عقد اجتماعات لجان المراجعة للمصارف التجارية الليبية في مواعيدها المحددة.
- الحرص على توافر المؤهلات العلمية والعملية لأعضاء لجان المراجعة لضمان أن تقوم بأداء دورها بفاعلية.
- ضرورة أن تتمتع المعلومات المحاسبية الواردة ضمن التقارير المالية بخصائص جودة المعلومات المحاسبية المنصوص عليها في الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية.
- مشاركة لجنة المراجعة في التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وآليات الاستغناء عن خدماته.
- العناية في اختيار أعضاء لجان المراجعة مع التأكيد على أهمية أن يكون هناك تناسب وملاءمة بين عددهم والمهام الموكلة إليهم لتحسين كفاءتهم في أداء مهامهم الإشرافية.



- الالتزام بالدليل الذي أصدره مصرف ليبيا المركزي لعام (2010) والذي يوضح خصائص وأنشطة ومسؤوليات لجان المراجعة.
- العمل بالضوابط والمعايير والإرشادات المتعلقة بخصائص لجان المراجعة للمساهمة في رفع وتحسين جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية.
- وفقاً لنتائج البحث التي أظهرت أن قيمة  $R^2$  هي 0.29 تقريباً، فإن الباحثان ينصحان بإجراء المزيد من الدراسات على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية مع التركيز على دراسة دور هيكل الملكية، والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية على جودة التقارير المالية.



## المراجع

### المراجع العربية :

- ابوزيد، ابوزر مسند محمد. (2018). لجان المراجعة ودورها في زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية: دراسة حالة بنك النيل التجاري وبنك المدرمان الوطني. *مجلة العلوم الإدارية*. (2)، 115-146.  
<https://fliphtml5.com/jhkb/xwou>
- أحمد، زكريا عبده السيد. (2012). أثر القدرة المالية لدى أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية. *مجلة الفكر المحاسبي*، 16(4)، 229-281، دار المنظومة.
- أحميدة، رضا محمد. (2014). العوامل المفسرة لضعف دور لجان المراجعة في الحد من الفساد الإداري والمالي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق المالي الليبي [رسالة ماجستير، جامعة الزاوية]. <http://dspace.zu.edu.ly/xmlui/handle>.
- الأصفر، يوسف فرج، بغني، طارق سليمان. (11-12 نوفمبر، 2019). تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا خلال، المؤتمر العلمي الدولي الثالث [المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية]. الأمين، أنس عبد الله محمد. (2016). أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية [أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا]. [https://renanoo.blogspot.com/2019/01/blog-post\\_97.html](https://renanoo.blogspot.com/2019/01/blog-post_97.html).
- أيمن جرمان، و عبود زقرين. (2017). دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية. تم الاسترداد من <http://hdl.handle.net/123456789/2317>.
- باجاخر، محمد صالح، آل مزهر، على مشيب يحيى، والهباش، مريع. (2022). أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. *المجلة العربية للإدارة*، 42(3)، 151-170.



- بختة، مفتاح. (2021). لجان المراجعة وتأثيرها على جودة التقارير المالية: دراسة حالة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الجزائرية [أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر].  
<https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/2559>
- حامد، محمد طلعت محمد، السيسي، نجوى أحمد إسماعيل، والصادق، محمد بهاء الدين. (2021): دراسة تطبيقية. دور لجان المراجعة في زيادة فعالية الأداء البيئي للشركات الصناعية وانعكاس ذلك على التقارير المالية. مجلة العلوم البيئية، 50(9)، 259-297.  
[https://jes.journals.ekb.eg/article\\_203400](https://jes.journals.ekb.eg/article_203400)
- حمادة، رشا. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 26(2)، 87-118.  
<https://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories>
- خلائط، صالح ميلود، مصلي، عبد الحكيم محمد. (2014). دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية. المجلة الجامعة، 1(16)، 153-187.  
[https://bulletin.zu.edu.ly/issue\\_n16\\_1/Contents](https://bulletin.zu.edu.ly/issue_n16_1/Contents)
- خليل، عبد الرحمن عادل، (2013). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وأثره في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية [أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا]. دار المنظومة.
- سالم مصطفى مجيد الجياش، و مسعود قريفة. (2022). درجة إتزام المصارف الليبية بمتطلبات الإفصاح الواردة ضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (دراسة حالة مصرف الخليج الأول الليبي). المجلة العالمية لإدارة الأعمال والتكنولوجيات، الصفحات 29-41.
- سامي، مجدي محمد. (2009). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، 46(2)، 167-210.  
<http://alqashi.com/rch/rch26.pdf>



- السعدي، عصام حسين محمد. (2014). دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة في الحد من التعثر المالي وتحسين أداء الأسهم: دراسة ميدانية على الأوراق المالية المصرية [رسالة ماجستير، جامعة القاهرة]. <https://scholar.cu.edu.eg/?q=essam/publications>.
- الشامس، عصام عبد السلام رمضان، بالحاج، سهير البهلول. (2019). خصائص لجان المراجعة وأثرها على جودة التقارير المالية. مجلة الجامعي، (30)، 167-194. دار المنظومة.
- الشمري، عيد بن حامد، (2010، 12). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية [بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية] مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي عشر. الشياخي، أمال سعد، والبطلاوي، بثينة جمعة. (2019، نوفمبر 11-12). دور لجنة المراجعة في تفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في ظل حوكمة [دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية] المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد- المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية، ليبيا.
- الصوص، إياد سعيد محمود. (2012). مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين. [رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة]. <https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-317816>
- صلاح، حواس، عبد الحميد، حسياني. (2013). لجان المراجعة وتطورها في ظل القوانين والتقارير الصادرة عن الهيئات المهنية على الصعيدين الدولي والمحلي: دراسة ميدانية على الشركات العمومية الجزائرية. مجلة العلوم للاقتصاد والتسيير والتجارة، 3(28)، 217-235. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54553>
- عبد الحلیم، أحمد حامد محمود. (2018). أثر التغير الإلزامي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، 5(1)، 539 - 588، دار المنظومة.



عبد الرحيم، ابتسام محمد صالح. (2016). أثر خصائص لجان المراجعة في جودة التقارير المالية المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السعودية [رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا]. <https://www.studocu.com>

علي، عمر موسى الخير. (2017). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات في سوق الخرطوم للأوراق المالية [رسالة ماجستير، جامعة شندي، السودان].

عيطة، متولي السيد متولي. (2021). أثر العلاقة بين فعالية لجان المراجعة وجودة التقرير المالي على خطر انهيار أسعار الأسهم: أدلة عملية من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 10(1)، 208-279. دار المنظومة.

عيطة، متولي السيد متولي. (2021). أثر لجان المراجعة وجودة المراجعة على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي: دراسة ميدانية على بيئة الأعمال المصرية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، 16(56)، 13-35. قاعدة البيانات العربية المعرفة.

غروي، خالد، وكمال، بن موسى. (2022). أثر لجان المراجعة على جودة التقارير المحاسبية المالية في المؤسسات الاقتصادية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الجزائرية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 9(1)، 220 - 241. دار المنظومة.

القرموطي، شيماء محمد السعيد. (2020). تعزيز لجان المراجعة بغرض زيادة فاعلية حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(3)، 2-30. [https://aljaxu.journals.ekb.eg/article\\_124078.html](https://aljaxu.journals.ekb.eg/article_124078.html).

لبيب، أيمن عبده. (2012). إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح في التقارير المالية: دراسة تطبيقية [رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس]. <http://srv4.eulc.edu.eg>.

المر، نرمن علي محمد. (2021). قياس تأثير الخدمة المتزامنة والخصائص المتعددة للجان المراجعة على تكلفة حقوق الملكية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 3(1)، 273 - 318. [https://sjar.journals.ekb.eg/article\\_168756.html](https://sjar.journals.ekb.eg/article_168756.html)

المصارف التجارية الليبية. (2016). أرشيف الاقتصاد والأعمال. <https://www.startimes.com>.



المصرف التجاري الوطني. (2005). النظام الأساسي للمصرف التجاري الوطني.

[.https://ar.wikipedia.org/wiki/](https://ar.wikipedia.org/wiki/)

مصرف الوحدة (2005). النظام الأساسي لمصرف الوحدة [.https://ar.wikipedia.org/wiki/](https://ar.wikipedia.org/wiki/)

مصرف ليبيا المركزي (2010) دليل الحوكمة.

مصرف ليبيا المركزي. (2016). تطورات أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية. إدارة

البحوث والإحصاء <https://cbl.gov.ly/micifaf/2016/03/>

النعيم، محي الدين محمد ابراهيم عثمان، عثمان، ابراهيم يعقوب اسماعيل، وسعد، سفيان أبو البشر آدم.

(2020). أثر فاعلية خصائص لجان المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية. مجلة الاقتصاد

الجديد 1، 11(2)، 430 - 454 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article.454>

المراجع الأجنبية :

Alsharawi, D.H.H.M. (2022). Effective Audit committee and Financial Reporting Quality: The Mediating Effect of Audit Quality: Evidence from KSA.

*Alexandria Journal of Accounting Research*, 6(2), 47-77.

Boutrik, S., Ben Adda, R.M.E., & Brahiti, I. (2021). The contribution of The Audit committee in The Improvement of the Quality of the Internal Audit. *mandumah*.

Hegazy, A.M.A.S. (2013). The practices Behavior and Respon sibilities of Audit committees: Acase Study from Egypt. *Journal of Accounting Thought*, 17, 19-31.

Mandumah.

Conceptual Framework for Financial Reporting. (2018). [https:// en.m. wikipedia.org](https://en.m.wikipedia.org).